المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

17/5-23/5/2026

رقم الأرشفة 24-2026

تاريخ الإصدار

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **67** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 17 أيار 2026 (06:00) إلى 23 أيار 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل القوى المسيطرة والجهات المرتبطة بها. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد الإجمالي
الترويع	26
القتلى	13
اعتقال تعسفي	10
الجرحى	9
مخلفات الحرب	7
إخفاء قسري	4
اعتقال تعسفي من قبل قوات أجنبية	4
الاعتداءات على الممتلكات والسكن	3
تعذيب	2
خطاب كراهية	2
أحداث اقتصادية واجتماعية	2
تمييز ديني	2
أحداث طالت حقوق المحامين	2

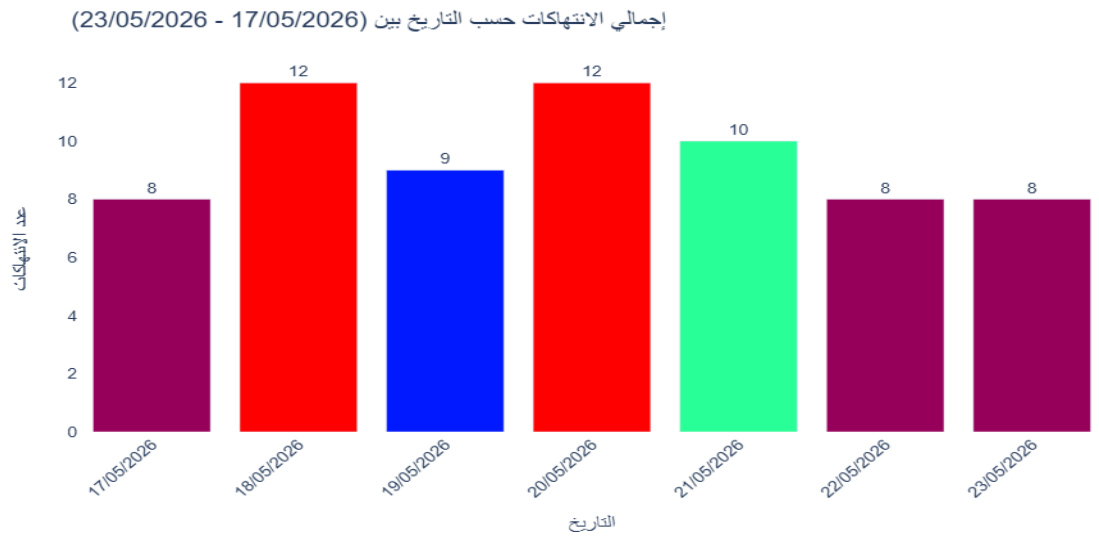

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يعرض المخطط البيانيالتوزيع الجغرافي للأحداث خلال الأسبوع الثالث من شهر مايو. تتصدر محافظة القنيطرة المشهد هذه المرة بتسجيلها أعلى عدد بواقع 13 حدثاً، تليها درعا بـ 9 أحداث، ثم تبرز الرقة في المرتبة الثالثة بـ 6 أحداث. وتتساوى كل من دير الزور، إدلب، وحمص بـ 5 أحداث لكل منها. تليها السويداء ودمشق (4 أحداث لكل منهما)، ثم تشترك طرطوس، اللاذقية، ريف دمشق، وحلب بـ 3 أحداث لكل محافظة. وتتذيل القائمة كل من الحسكة وحماة بحدثين اثنين لكل منهما.

يُظهر هذا الأسبوع استمراراً للتوتر العالي في الجنوب السوري، مع تبادل في الصدارة بين القنيطرة ودرعا، مما يؤكد أن الشريط الحدودي الجنوبي لا يزال يشكل البؤرة الأكثر اشتعالاً وذلك يعود للنسق المتصاعد من الإنتهاكات الإسرائيلية للسيادة السورية في تلك المحافظتين. ومن اللافت في هذه الفترة هو عودة محافظات الشمال والشرق (الرقة، دير الزور، وإدلب) لتسجيل تصاعد ملحوظ في الانتهاكات

في حين سجلت حلب تراجعاً ملحوظاً في عدد الأحداث مقارنة بالأسبوع الماضي.

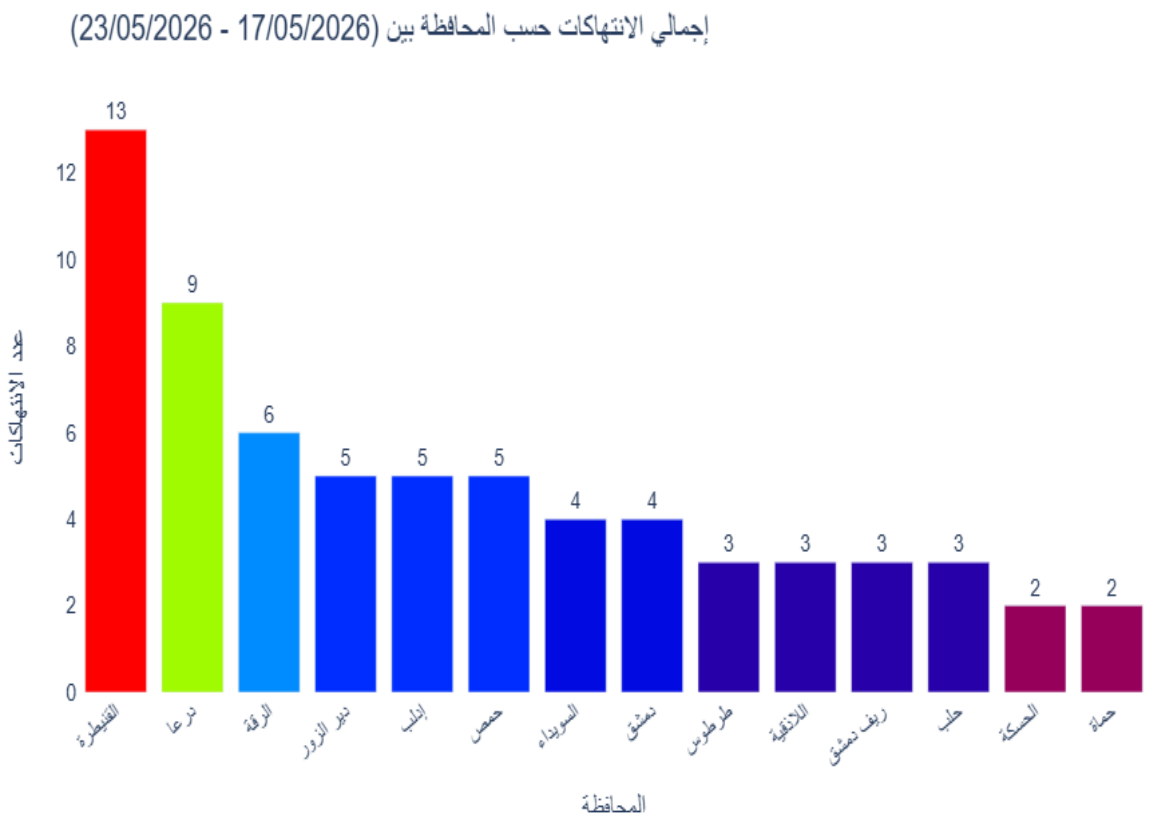

3. الجهات المنفذة:

يُفصل المخطط هوية الجهات المسؤولة عن الأحداث الـ 67. يشهد هذا الأسبوع تغيراً جذرياً، حيث تتصدر "الحكومة السورية" المشهد بـ 21 حدثاً، يليها مباشرة "الجيش الإسرائيلي" بـ 20 حدثاً. وتتراجع فئة "غير محدد" إلى المرتبة الثالثة بـ 16 حدثاً. وتتوزع بقية الأحداث بين "مجموعات مسلحة" (7 أحداث)، ثم "الجيش التركي" بحدثين، و "مستوطنون إسرائيليون" بواقع حدث واحد.

تتصدر "الحكومة السورية" للمشهد يعكس على الأرجح تصعيداً في العمليات الأمنية التعسفية المترافقة مع إنتهاكات واسعة و متنوعة لحقوق الإنسان. في الوقت ذاته، الاستمرار المكثف لنشاط "الجيش الإسرائيلي" (وظهور المستوطنين الإسرائيليين) يفسر الأرقام المرتفعة جداً في محافظتي القنيطرة ودرعا. تراجع نسبة الأحداث المجهولة المصدر (غير محدد) لصالح جهات دولية وحكومية يعني أن أحداث هذا الأسبوع اتسمت بالوضوح في المنفذين . وظهر هذا الأسبوع الجيش التركي بمسؤوليته عن حدثين.

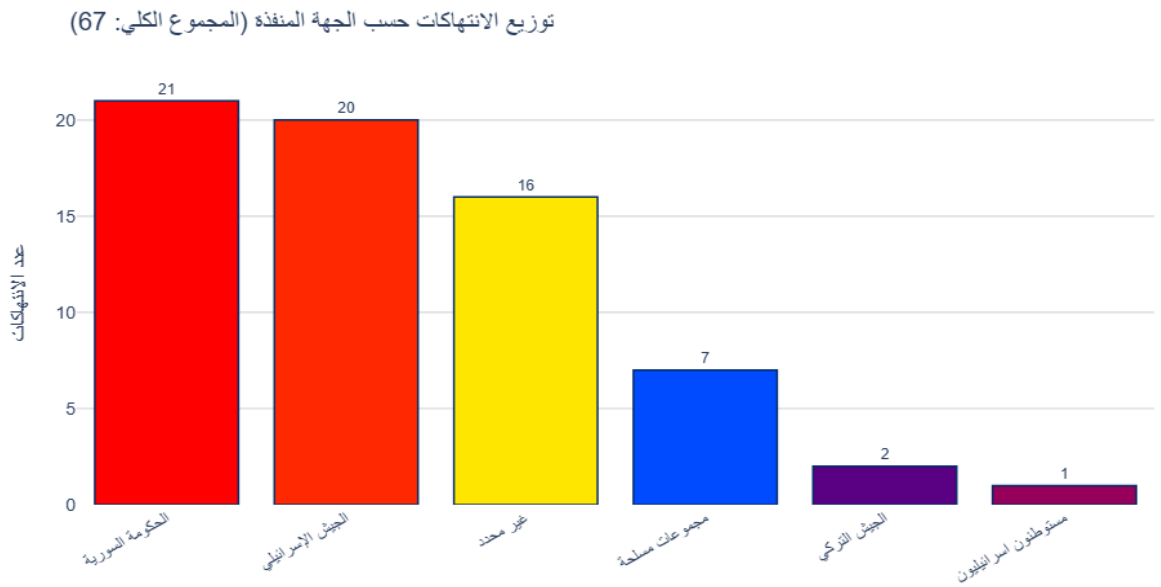

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يوضح المخطط الدائري تصنيف 67 حدثاً مسجلاً. لا يزال "غياب دولة القانون" يحتل النسبة الأكبر بواقع 26 حدثاً (38.8%). وتأتي "الأحداث الماسة بالسيادة" في المرتبة الثانية ومتقاربة جداً بـ 23 حدثاً (34.3%). التغيير الأبرز يكمن في "الأحداث الماسة بحقوق الإنسان" التي قفزت بشكل ملحوظ لتسجل 16 حدثاً (23.9%). و، سجل "خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي" حدثين فقط (2.99%).

رغم استمرار سيطرة "غياب دولة القانون" على المشهد، إلا أن نسبته انخفضت مقارنة بالأسابيع السابقة لصالح ارتفاع حاد في "الأحداث الماسة بحقوق الإنسان". هذا التحول يدل على أن طبيعة الأحداث أصبحت أكثر استهدافاً للأفراد وحقوقهم المباشرة بدلاً من كونها مجرد حالة فوضى عامة. كما أن بقاء "أحداث السيادة" بنسبة تفوق الثلث يؤكد استمرار حالة التدخل الخارجي كعامل حاسم في زعزعة الاستقرار.

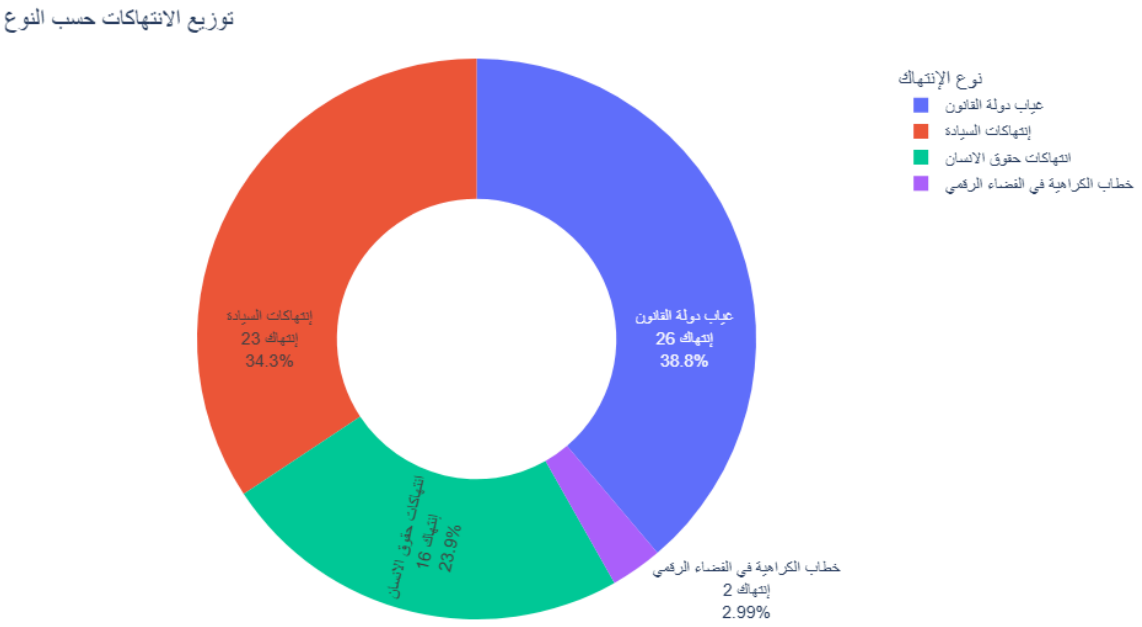

ثالثاً: التوصيات الختامية

تُظهر قراءة الأحداث الموثقة خلال الأسبوع الثالث من شهر مايو 2026 تحولاً منهجياً وخطيراً في مسار الأزمة، حيث تصدرت الجهات الحكومية واجهة الأطراف المنفذة، مما أدى إلى قفزة مقلقة في "الأحداث الماسة بحقوق الإنسان" المباشرة لتقارب ربع إجمالي المشهد العام. هذا التصعيد الأمني الداخلي (في محافظات الرقة، دير الزور، وإدلب) يترافق مع استمرار التوترات الجيوسياسية الحادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نتيجة التدخلات العسكرية المباشرة والتي أبقت مؤشر "الأحداث الماسة بالسيادة" في مستويات مرتفعة جداً.

عكس الأحداث الموثقة خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 23 مايو 2026 تدهوراً منهجياً وخطيراً في مستويات الأمان الشخصي والحقوق المدنية، حيث هيمنت الممارسات التعسفية للأجهزة الحكومية والأمنية على المشهد من خلال أحداث القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات العشوائية، والاستهداف المباشر وغير المسبوق لقطاع العدالة والمحامين. وتترافق هذه التجاوزات الأمنية مع تصاعد حاد في التعدي على الحقوق الاقتصادية والملكية الفردية عبر عمليات الابتزاز المالي، وهدم المنازل، والتهديد بالإخلاء، والفصل التعسفي للعمال، مما يعمق أزمة الفئات المجتمعية الهشة. بالتوازي مع ذلك، يبرز

القصور المؤسسي المتمثل في "غياب دولة القانون" بشكل فادح من خلال استمرار حصد مخلفات الحرب والألغام لأرواح المدنيين، ولا سيما الأطفال، مترافقاً مع تنامي الخطاب التحريضي، والاعتداء على الرموز الدينية والمقابر، والممارسات التمييزية التي تهدد بشكل مباشر السلم الأهلي وتكرس سياسة الإفلات من العقاب.

على الصعيد الميداني والمؤسسي، تعمق "غياب دولة القانون" ليأخذ أبعاداً أكثر قسوة وتوجيهاً؛ فقد برز استهداف مباشر وخطير لقطاع العدالة والكوادر القانونية، وتصاعدت وتيرة الاعتقالات التعسفية (10 حالات) والإخفاء القسري (4 حالات). علاوة على ذلك، اتخذت الأحداث طابعاً يمس صميم الاستقرار المعيشي عبر التعدي السافر على الحقوق الاقتصادية والملكية الفردية، متضمنةً عمليات هدم، ابتزاز مالي، استيلاء على المنازل، وفصل تعسفي للعمال. وفي ظل هذا الاستقطاب، لا تزال مخلفات الحرب تشكل تهديداً مميتاً ويومياً (7 أحداث مسجلة) يحصد أرواح المدنيين، ولا سيما الأطفال، وسط تصاعد موازٍ لممارسات تمييزية وتخريب للمزارات يهدد ما تبقى من تماسك مجتمعي وسلم أهلي.

التوصيات المقترحة

للتصدي لهذه التحديات المتصاعدة، نوصي باتخاذ التدابير العاجلة التالية:

1. حماية منظومة العدالة والكوادر القانونية:

- الوقف الفوري لكافة التدخلات الأمنية في عمل السلطة القضائية والمرافق العدلية.
- توفير الحصانة الكاملة للمحامين لضمان سير الإجراءات القانونية والدفاع عن حقوق المواطنين دون التعرض للترهيب، أو التوقيف، أو الاعتداء الجسدي.

2. وقف التعديات على الملكية والحقوق الاقتصادية:

- تجميد وإلغاء كافة الإجراءات الأمنية والإدارية التعسفية المتعلقة بهدم المنازل أو الإخلاء والاستيلاء على الممتلكات الخاصة للمدنيين.
- فتح تحقيقات شفافة لمحاسبة المتورطين في عمليات الابتزاز المالي والتخريب.
- ضمان حقوق العمال والموظفين، والتراجع عن قرارات الفصل التعسفي التي تزيد من تدهور الأوضاع المعيشية للفئات الهشة.

3. معالجة ملف الاعتقال والإخفاء القسري:

- الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين تعسفياً، وتقديم توضيحات قانونية وشفافة حول مصير المخفيين قسراً.
- إنهاء المداهمات الأمنية وحملات الاعتقال التي تستند إلى أسس تمييزية، دينية، أو مناطقية، وضمان قرينة البراءة للمدنيين.

4. الاستجابة الطارئة لخطر مخلفات الحرب وحماية الطفولة:

- إطلاق حملات طارئة ومكثفة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة، لمسح وإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتحديداً في المناطق السكنية والزراعية ومحيط المخيمات، لحماية حق الأطفال في الحياة وتأمين بيئة خالية من التهديدات.

5. خفض التصعيد وحماية السيادة:

- تكثيف الضغط الدبلوماسي والدولي لوقف "الأحداث الماسة بالسيادة" والعمليات العسكرية الأجنبية المستمرة، وخاصة في محافظتي القنيطرة ودرعا، والتي تسهم بشكل مباشر في تغذية حالة الفوضى وانفلات السلاح.
- **6. تعزيز السلم الأهلي ومكافحة التمييز:**تجريم خطاب الكراهية
- حماية حرية الاعتقاد وصونها
- تجريم خطاب الكراهية
- حماية حرية الاعتقاد وصونها
- تأمين الحماية للمواقع ذات الطابع الإنساني والثقافي والديني، ومنع التعدي على المزارات.
- تمكين النازحين (مثل أهالي الفوعة وكفريا) من ممارسة حقهم الطبيعي في العودة الآمنة إلى مناطقهم دون شروط تمييزية أو تقييد لحرية الحركة التنقل.